



الصناديق السيادية Sovereign Funds

1445 هـ - 2023 م



3	مقدمة
4	01. مفهوم الصناديق السيادية
6	02. نشأة وانتشار الصناديق السيادية
9	03. أهمية الصناديق السيادية
11	04. أهداف الصناديق السيادية
12	05. أهم أشكال الصناديق السيادية
14	06. مؤشرات قياس أداء الصناديق السيادية
19	07. مساهمة الصناديق السيادية في النظام المالي العالمي
22	08. دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة
25	09. الصندوق السيادي للمملكة (صندوق الاستثمارات العامة)
31	10. الخاتمة
32	المراجع



مقدمة

الصناديق السيادية في العالم، هي كيانات تدير أصول وفوائض الدول في الاستثمارات والتنمية المستدامة ونحوها، وقد أخذت اهتماماً متزايداً في العقود الأخيرة، بعد العديد من الأزمات التي مرّت بالعالم. وكان لهذه الصناديق دور مشهود في تخفيف آثارها؛ نظراً لقدرتها على توفير توازن للسيولة في المالية العامة مع ما توفره من مرونة، ومقدرتها على تنفيذ العديد من السياسات الاقتصادية والتنموية الكبرى، بل إن كثيراً من الصناديق السيادية أنقذت دولها من حافة الانهيار الاقتصادي من خلال دعم الميزانية العامة وسداد الديون.

وقد أثبتت التجارب العالمية أن الدول التي لم يكن لديها مثل هذه الأذرع الاقتصادية، كانت عرضة لكثير من الأزمات؛ نظراً إلى تخلفها عن ركب التوجهات الاستثمارية المستجدة في الوقت الصحيح؛ فالصناديق السيادية ليست مجرد أموال تقاس عوائدها من خلال النظرة الرأسمالية بارتفاع الربح في الأجل القصير، ولا تقاس جدواها الاقتصادية بهذه المؤشرات وحسب، كما أنها لا تتجاهل هذه المقاييس المهمة للأداء، ولكنها تضع في حسابها تقييم نتائج استثماراتها على المدى الطويل.

وجاءت رؤية السعودية 2030 بالمفهوم الجديد والجاد لصندوق الاستثمارات العامة - صندوق الثروة السيادي - بوصفه محركاً للتنويع الاقتصادي، ومؤسساً لشراكات اقتصادية تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهدين الإقليمي والعالمي، كما وضعت له التزامات أساسية انطلق منها "الصندوق" بقوة في المشهد الاقتصادي العالمي، والتحولت الرئيسة الأخيرة في توجهاته؛ فأصبح منافساً لأكبر الصناديق السيادية في العالم؛ ما جعله يتصدّر قائمة أحد أكثر صناديق الثروة السيادية تأثيراً في العالم. وحقق "الصندوق" هذه النجاحات في هذا الوقت القياسي؛ نظراً إلى التغيير الجذري الذي أدخل على طريقة إدارته منذ عام 2015م، ولتطبيقه معايير عالية المستوى بشأن الحوكمة ومنهجية اتخاذ القرار، خاصة تلك القرارات التي تتعلق بنوع الاستثمار وحجمه وتوقيته.

01

مفهوم الصناديق السيادية

فائض احتياطات الدولة

الصندوق السيادي هو عبارة عن صندوق استثماري مملوك للدولة، ويضم أصولاً حكومية مستمدة من فائض الاحتياطات التي تملكها الدولة، مثل عائدات الموارد الطبيعية، وفوائض الميزان التجاري، واحتياطات الحكومة لدى البنك المركزي التي قد تتراكم من الميزانية، وتعاملات العملات الأجنبية، إلى جانب أموال الخصصة ومدفوعات التحويلات الحكومية. ويتكون الصندوق من أصول مثل: الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى

ومن الممكن وصف هذه الصناديق بكيانات تدير فوائض دول لأجل استثمارها في مختلف أوجه الاستثمار مثل الأصول والأسهم والسندات، وتعود بالنفع على اقتصادها ومواطنيها. وتعمل صناديق الثروة السيادية - التي تنشئها حكومات الدول لأغراض الاقتصاد الكلي - على حفظ الثروات والأصول وإدارتها بشكل منظم وصحيح واستخدام عدة استراتيجيات في الاستثمار لتحقيق الهدف المالي.

ولم يكن مسمى صندوق الثروة السيادي موجوداً حتى عام 2005م، عندما صاغه الخبير الاقتصادي أندرو روزانوف، حيث كان يشير المصطلح إلى مجموعة غير متجانسة من صناديق الاستثمار التي لا تزال حديثة العهد؛ حيث تم إنشاء 70% من حوالي مائة من صناديق الثروة

السيادية الموجودة حالياً بعد عام 2000م.

محافظ استثمار وأهداف تحوطية

تعد صناديق الثروة السيادية (المحافظ السيادية) صناديق ذات أهداف تحوطية تُدار بدقة عالية لتحقيق أهدافها، وقد ساهمت بذلك في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية في معظم دول العالم الأوروبية والأمريكية والآسيوية والخليجية وفي بعض الدول العربية، خاصة في الأزمات المالية الأخيرة؛ حيث أظهرت فاعليتها في لعب دور عالمي كمؤشر إيجابي في أسواق المال.

وقد عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD صناديق الثروة السيادية بأنها "مجموعة من الأصول التي تمتلكها الحكومات وتديرها بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهدافها الوطنية". ويمكن تمويلها من خلال: (1) احتياطات النقد الأجنبي؛ (2) بيع الموارد النادرة مثل النفط؛ أو (3) من الضرائب العامة والإيرادات الأخرى. كما عرف صندوق النقد الدولي IMF صناديق الثروة السيادية بأنها "صناديق أو ترتيبات استثمارية عمومية ذات أهداف خاصة ومحددة"، تتميز بثلاثة معايير، هي:

1. مملوكة أو مراقبة من طرف حكومة وطنية.
2. تستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار بعيد المدى.
3. تهدف سياستها الاستثمارية إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية المحددة



02

نشأة وانتشار صناديق الثروة السيادية

كالادخار للأجيال القادمة، وتنويع الناتج المحلي، والتوظيف، والنمو الاقتصادي.

النشأة التاريخية

الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام 1953م حيث إن أول صندوق سيادي في العالم أنشأته دولة الكويت تحت اسم الهيئة العامة للاستثمار، لكن هذه الصناديق بدأت تنشط بصورة واسعة مؤخراً، حيث استحوذت تلك الصناديق ضمن القطاع المالي العالمي وحده على حصص في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي وبيير ستيرن وميريل لينش وسيتي غروب ويو بي أس.

ويغلب على الصناديق السيادية أنها تعمل على استثمار فائض إيرادات الموارد الطبيعية مثل: (النفط- الغاز والفوسفات والمعادن.. الخ) بفاعلية وكفاءة عالية في الأسواق المحلية والدولية بهدف مواجهة التقلبات الدورية في عوائد النفط، ثم تلا ذلك أن قامت الدول ذات الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري بموازين مدفوعاتها واحتياطات النقد الأجنبي بنوكها المركزية بإنشاء صناديق سيادية تضم تلك الفوائض؛ من أجل تقليل احتمالات المخاطرة وزيادة العوائد المالية على هذه المبالغ في المديين المتوسط والبعيد، ومن أمثلة تلك

الصناديق: صناديق الصين وسنغافورة وتشيلي. وكانت توجهات تلك الصناديق في الغالب مركزة على الاستثمارات القليلة المخاطر (السندات الدولية، أذونات الخزينة).

التوسع والانتشار

منذ أوائل الألفية الثالثة أخذ عدد الصناديق السيادية في تزايد مستمر، وتعددت مصادر تمويلها، وأهدافها، كما نالت اهتمام العديد من الباحثين في المجال المالي والسياسي والاقتصادي، والمؤسسات المالية الدولية، ومراكز الأبحاث الدولية، وأصبح لها معهد متخصص (معهد صناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds Institute) يقدم المعلومات والبيانات والمؤشرات حول أدائها وحجم أصولها واستثماراتها. وبحسب خافيير كابابي أغيلار، في إحدى مدونات المعهد، فإن الصناديق السيادية في كل من: النرويج والصين والمملكة العربية السعودية والكويت وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة، هي الأكبر في الوقت الحالي.

وفي العقد الأخير، احتضنت الصناديق السيادية مجموعة واسعة من القطاعات، واستثمرت مبالغ ضخمة في البنية التحتية، والعقارات، وحتى رأس المال الاستثماري. واليوم، أصبحت الأصول غير المدرجة تشكل نسبة 30% من الثروة التي تسيطر عليها صناديق الثروة السيادية، مرتفعة من نسبة 12% في 2007م. وخلال السنوات العشر، تضاءلت الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كحصة من الأصول التي تمتلكها صناديق الثروة السيادية؛ حيث انخفضت من 41% تقريباً إلى 28%.

ومع أنه لا يمكن إنكار تأثير صناديق الثروة السيادية على أسواق الأسهم العالمية؛ حيث تمتلك هذه الصناديق ما يقدر بـ 9% من الأسهم المدرجة في العالم. لكن مع أسواق الأسهم المتقلبة وتداعيات الأزمة التي أثارها انهيار بنك ليمان براذرز، تحولت صناديق الثروة السيادية إلى استثمارات خارج السوق، ومنها: أصول الطاقة، والبنية التحتية الرئيسية مثل الموانئ (ملبورن) والمطارات (هيثرو، ومطار الملك سلمان الذي لا يزال في طور الإنشاء)، ومرافق إدارة المياه (ثيمز ووتر)، المباني (كناري وارف وفندق بلزا الشهير)، والصناعة والسيارات (لوسيد)، وبناء مدن جديدة (نيوم، البحر الأحمر، القدية).

ولتفادي آثار تقلبات النفط على اقتصاد البلاد، يستثمر الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي في الخارج، في نحو تسعة آلاف شركة تعمل في قطاعات مختلفة، في 75 دولة؛ حيث تركز 40% من استثماراته في أمريكا الشمالية، و38% في أوروبا، و18% في آسيا



وأفريقيا، و4% في بقية دول العالم. وتشكّل هذه الشركات 1.3% من الشركات المدرجة عالمياً، و2.4% من الشركات المدرجة في أوروبا.

وقد أحدثت هذه الصناديق طفرة كبيرة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008م، عندما كادت أسواق العالم تنهار، خصوصاً في أمريكا وأوروبا، حيث دخلت هذه الصناديق وأنقذت شركات ضخمة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مثل بنك سي دي بي ومؤسسات وشركات عديدة كانت على وشك الانهيار، فقامت هذه الصناديق السيادية بشرائها، وأنقذتها وأبقت على موظفيها ومنشآتها ومصالحها.

وأيضاً دخلت الصناديق السيادية في شركات الطيران؛ حيث أنشأ صندوق أبو ظبي (طيران الإمارات)، والصندوق السيادي القطري (طيران القطرية). وفي عام 2023م أسّس صندوق الاستثمارات العامة السعودي شركة طيران الرياض.

وفي السنوات العشر الأخيرة دخلت الصناديق السيادية في الاستثمار الرياضي عن طريق الاستحواذ على أندية تشارك في المسابقات الكبرى: الصندوق السيادي القطري (نادي

03

أهمية الصناديق السيادية

باريس سان جيرمان الفرنسي)، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي (نادي نيوكاسل الإنجليزي).

أهداف مالية واقتصادية واستراتيجية

تعمل الصناديق السيادية التي تنشئها حكومات العالم لأهداف اقتصادية واستراتيجية، على تحقيق التنمية المستدامة وحماية الاقتصاد من أي أزمات ناتجة عن تقلبات الأسواق العالمية؛ حيث تحتوي هذه الصناديق على أصول ثابتة وحصص متنوعة في مؤسسات مالية عملاقة.

وتكمن أهمية صناديق الثروة السيادية أيضاً في أنها تهدف إلى تمكين الحكومات من تنويع الاستثمارات خارج الاقتصادات الوطنية وضمان المحافظة على الثروة للأجيال القادمة وتنميتها. وتمتاز هذه الصناديق بسرعة اتخاذ القرارات بعيداً عن بيروقراطية الحكومات، كما أنها تلعب دوراً مهماً ومتشعباً على الساتين المحلية والعالمية؛ فهي تؤثر في الاقتصاد والتنمية، سواء أكان ذلك بالنسبة للدول المالكة لها أو للدول المستقبلة لها، وإضافة إلى ذلك تقوم بدور رئيس في استقرار النظام المالي العالمي.

مبررات إنشاء الصناديق السيادية

تتباين دوافع إنشاء الصناديق السيادية من بلد لآخر، بحسب مميزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المُحقق. وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:

- التحسب للنضوب الطبيعي للمورد، والحاجة إلى بناء أصول أخرى تُدرُّ دخلاً يعوض نضوب الأصل الحالي، واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي.
- الطاقة الاستيعابية للاستخدام الأمثل لمصادر التنوع الاقتصادي المعتمدة على حجم الاحتياطي والإنتاج؛ وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد.
- انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يُعرف بأثر المرض الهولندي الذي هو (حالة اقتصادية تصيب اقتصاد الدولة التي لديها ثروات طبيعية كثيرة وتتسبب في تراجعها وإفكارها، ويصيب حكومتها وشعبها نوع من الكسل والجمود الإبداعي والاستنزاف والتبذير وهدر الثروة وإيرادات وعوائد بيع الثروات الطبيعية؛ مما يبعد الدولة عن طريق التنمية).
- تعرّض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي؛ مما يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات؛ مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.
- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التقنية إلى الدول المالكة وتوطئتها؛ حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المالكة، إلى توسيع حجم المبادلات، بما فيها عمليات نقل التقنية والمعارف.
- تنويع مصادر الدخل، والذي تعتمد إليه رؤية السعودية 2030 بأن اقتصاد الدولة يجب أن لا يكون مرتبطاً بمصدر طاقة محدد (بترو، غاز... إلخ)، وأن يكون الصندوق السيادي مصدراً لتحفيز ونمو القطاعات الأخرى (السياحة، الاستثمار، الرياضة، الصناعة... إلخ).

04

أهداف الصناديق السيادية

يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي:

- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخل الصادرات.
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
- تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية.
- تنويع مصادر الدخل؛ وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.
- تحقيق النمو المستدام "طويل الأجل" لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق.
- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبي.
- تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية.
- مساعدة السلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية وامتصاص السيولة غير المرغوبة.
- حماية الاقتصاد والموازنة العامة.
- إيجاد بدائل تنموية تتماشى من التحول الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية مثل الاستثمار في محطات الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر.

05

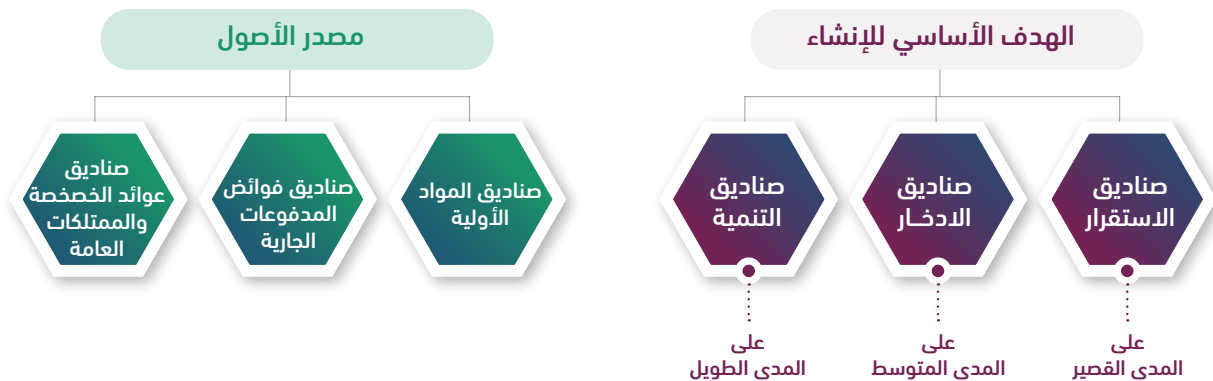
أهم أشكال الصناديق السيادية

من حيث الهدف الأساسي لإنشائها

يمكن تقسيم الصناديق السيادية، من ناحية الهدف الأساسي لإنشائها، إلى التالي:

1. صناديق الاستقرار: حماية الموازنة العامة والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الضرورية.
 2. صناديق الادخار: تحويل الأرصدة غير المتجددة إلى محافظ أصول متنوعة.
 3. صناديق التنمية: تشجيع تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة صاحبة الصندوق؛ من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف... إلخ.
- ويلاحظ إمكانية تعدد أهداف الصندوق أو تغييرها عبر الزمن؛ فمثلاً يمكن إنشاء صندوق سيادي في البداية لأغراض الاستقرار، ثم يتطور ويتغير هذا الصندوق إلى صندوق ادخار، أو صندوق تنمية.

تصنيف الصناديق السيادية



مصدر الشكل: (دراية)

من حيث مصدر أصولها

كما يمكن تقسيم الصناديق السيادية، من حيث مصدر أصولها إلى الآتي:

1. صناديق المواد الأولية: تمثل المواد الأولية كالنفط والغاز... إلخ، مصدر دخل الصندوق. وقد أنشئت هذه الصناديق من أجل إحياء الأصول الاستثمارية محل المورد الطبيعي الناضب، ومن أمثلة هذه الصناديق الصندوق الكويتي (KIA) وصندوق Reserve Fund في روسيا، وصندوق ضبط الموارد في الجزائر، والتي تعتمد على النفط. وكذلك صندوق تشيلي الذي يعتمد على تغيرات أسعار النحاس.
2. صناديق فوائض المدفوعات الجارية: يمثل فائض ميزان المدفوعات، وفائض الاحتياطات لدى البنك المركزي، وكذلك فائض الميزانية العامة للدولة مصدر دخل لهذا النوع من الصناديق، ومن أمثلة ذلك: صناديق الصين وسنغافورة، وقد أنشئت هذه الصناديق من أجل زيادة عوائد تلك الفوائض.
3. صناديق عوائد الخصخصة والممتلكات العامة: تمثل عوائد تطبيق برنامج الخصخصة، وحصيلة بيع الممتلكات العامة مصدر دخل الصندوق، ومن أمثلة ذلك صندوق مصر. وقد أنشئت مثل هذه الصناديق من أجل تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة في دعم المشروعات العامة منخفضة الكفاءة، وكذلك الاستفادة من أصول وممتلكات الدولة واستثمار عوائدها وفقاً للعائد والتكلفة بما يضمن تحقيق التنمية، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

06

مؤشرات قياس أداء الصناديق السيادية

مبادئ سانتياغو (Santiago Principles)

تعتبر مبادئ سانتياغو الأساس الذي تم وضعه لقياس أداء الصناديق السيادية، وهي مبادئ أعدتها مجموعة العمل الدولية حول الصناديق السيادية، في اجتماع بسانتياغو في تشيلي؛ حيث توصلت مجموعة من الدول إلى اتفاق حول الممارسات والمبادئ المتعارف عليها عملياً والمقبولة، ووافقت عليها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، يدعمها المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF). وتتوزع تفاصيل مبادئ سانتياغو على ثلاثة محاور:

الأول: يضم الأهداف والإطار القانوني والسياسات الاقتصادية الكلية، ويعتبر هذا المحور ركيزة أساسية لإطار مؤسسي قوي ولهيكل مستقر للحوكمة، كما تسيير عملية صياغة استراتيجيات الاستثمار الملائمة التي تتسق مع أهداف السياسة المعلنة لصناديق الثروة السيادية.

الثاني: يضم هيكل الحوكمة والإطار المؤسسي الذي يفصل بين وظائف الجهة المالكة والجهاز الحاكم وفريق الإدارة؛ مما يؤدي إلى الاستقلالية في إدارة صندوق الثروة السيادي بما يكفل اتخاذ قرارات الاستثمار دون تدخل سياسي، وتعمل سياسة الاستثمار على إظهار التزام الصندوق بخطة استثمار وممارسات استثمارية منضبطة.

الثالث: يضم إدارة المخاطر وإطار الاستثمار، وهو محور يضم مبادئ تهدف إلى تشجيع سلامة العملية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية.

وتحتوي هذه المبادئ على مجموعة من 24 مبدأ تحدد أفضل الممارسات الخاصة بالحوكمة والاستثمار وإدارة المخاطر للصناديق السيادية، ويعد المبدأ التوجيهي أهمها. ويدعم الممارسات والمبادئ السليمة في هذا المجال إطار مؤسسي وهيكل حوكمة متين لصناديق الثروة السيادية، ويسهل صياغة استراتيجيات استثمارية مناسبة ومتوافقة مع أهداف السياسة المعلنة لصناديق الثروة السيادية.

وتعتبر مبادئ سانتياغو إجراءات ومعايير موحدة تشجع على الشفافية، والإدارة الرشيدة، والمساءلة وممارسات الاستثمار الحكيمة؛ وبالتالي، تساهم صناديق الثروة السيادية في استقرار النظام المالي، وتقلل من الضغوط وتساعد في الحفاظ على مناخ استثماري مفتوح ومستقر. ومن أهداف مبادئ سانتياغو، الآتي:

- المساعدة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر وحرية حركة رأس المال والاستثمار.
- الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية والمتطلبات الإفصاحية المعمول بها في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية.
- التأكد من أن صناديق الثروة السيادية تستثمر على أساس المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائد.
- التأكد من أن صناديق الثروة السيادية وضعت هيكل حوكمة شفافاً وسليماً يضمن الضوابط التشغيلية وإدارة المخاطر والمساءلة الكافية.
- الدور التثقيفي في كل البلدان المتلقية والمالكة لدور هذه الصناديق وطبيعة عملها.
- العمل على استمرار المنافع المالية والاقتصادية التي تتحقق للدول المالكة والمتلقية.

مؤشر ترومان (Truman Index)

رغم أن مؤشرات قياس أداء الصناديق السيادية لا تزال في مراحلها الأولية، لكن هناك مؤشرين مهمين: أولهما مؤشر ترومان الذي استحدثه الباحث الأمريكي إدوين إم ترومان الباحث في معهد بيترسون الدولي عام 2008م، في دراسته التي شملت 44 صندوقاً سيادياً، بهدف قياس أداء صناديق الثروة السيادية. واعتمد ترومان على أربعة معايير رئيسية هي: الهيكل، والحوكمة، والشفافية والمساءلة، والسلوك. وتتكون هذه المعايير من 33 سؤالاً موزعاً كما يلي: 8 أسئلة لمعيار الهيكل، و5 أسئلة لمعيار الحوكمة، و14 سؤالاً لمعيار الشفافية والمساءلة، و6 أسئلة لمعيار السلوك. ويتألف سلم التنقيط الخاص بالمؤشر من 33 نقطة، بمعنى أن الإجابة عن كل سؤال تُقيّم بنقطة من نقاط المؤشر.

وبالبحث في تفاصيل معايير مؤشر ترومان، نجد أنها كالآتي:

أولاً: معيار هيكلية الصندوق: يقوم هذا المعيار بقياس مدى وضوح مصدر التمويل واستخدام الأصول والعوائد، وعلاقة الصندوق بالميزانية العامة، ومدى انفصال تلك الصناديق عن الصرف الأجنبي. ويعطي ترومان هذا المعيار (8) نقاط، قام بتوزيعها على المكونات الآتية:

1. تحديد أهداف الصندوق.
2. تحديد موارد الصندوق.
3. كيفية استعمال عوائد الصندوق.
4. التكامل مع الموازنة العامة.
5. اتباع وتنفيذ التوجيهات.
6. استراتيجية الاستثمار.
7. تغير هيكل الصندوق.
8. لفصل بين الصندوق واحتياطات الصندوق.

ثانياً: معيار حوكمة الصندوق: ويقوم هذا المعيار على دور الحوكمة في استراتيجيات الاستثمار الخاصة بالصندوق، ومدى نزاهة ومهنية القائمين على الاستثمار، وقد أعطى ترومان هذا المعيار (5) نقاط، وقام بتوزيعها على المكونات الآتية:

1. دور الدولة.
2. دور إدارة الصندوق.
3. القرارات المتخذة من (السيرين).
4. وجود توجيهات تحدد مسؤولية الصندوق.
5. وجود توجيهات أخلاقية تضبط نشاط الصندوق.

ثالثاً: معيار المساءلة والشفافية: يقوم هذا المعيار على مقدار المعلومة السنوية والفصلية عن الاستثمار والعائد والمكان الجغرافي للاستثمار والرقابتين الخارجية والداخلية من الصندوق وإليه. وقد وضع ترومان (14) نقطة) لهذا المعيار، وزعها على المكونات التالية:

1. الإفصاح عن أنواع الأصول المستثمر فيها.
2. استخدام محفظة الاستثمار المرجعية.
3. استخدام تقنية تصنيف القروض.
4. الاستعانة بمديري محافظ استثمارية أجنبية.
5. الإفصاح عن حجم أصول الصندوق.
6. الإفصاح عن العائد المحقق.
7. الإفصاح عن البلدان المستثمر فيها.
8. الإفصاح عن الاستثمارات الخاصة.
9. أنواع العملات المستخدمة في الصندوق.
10. نشر تقارير سنوية وتفصيلية.
11. وجود مراجعة مستقلة خارجية والإعلان عن نتائجها (3 نقاط)

رابعاً: معيار سلوك الصندوق: يقوم هذا المعيار على إدارة الصندوق للمحفظة الاستثمارية واستخدام المشتقات المالية وتقنية الرفع المالي، ووضع له ترومان (6 نقاط) وزعها على المكونات التالية:

1. كيفية تعديل المحفظة الاستثمارية.
2. وجود حد أعلى للمساهمات.
3. وجود مساهمات دون حق الإدارة.
4. استخدام سياسات الرفع المالي.
5. وجود سياسة خاصة للمشتقات المالية.
6. استخدام المشتقات المالية في عمليات التغطية فقط.

مؤشر لينبرغ – مادول (Lindberg-Model Index)

وهو المؤشر الثاني لقياس أداء الصناديق السيادية، ومخصص للشفافية، وهو مؤشر مطور في معهد صناديق الثروة السيادية من قبل لينبرغ وميشال مادول، ويصنف صناديق الثروة السيادية في كل ثلاثة أشهر وفق مكونات من عشر درجات، حيث يتم إعطاء درجة شفافية لكل صندوق يبلغ 8 درجات.

مكونات مؤشر لينبرغ - مادول:

1. توفر معلومات حول هدف الصندوق، وموارده، وهيكله.
2. توفر تقارير دورية وسنوية مستقلة حول أداء الصندوق.
3. توفر معلومات حول أماكن استثمار أصول الصندوق ونسب المساهمة في الشركات.
4. توفر معلومات حول القيمة الإجمالية لمحفظة الصندوق والعوائد المحققة والتعويضات الممنوحة للإطارات المشرفة على الصندوق.
5. توفر معلومات حول المبادئ والمراجع المعتمدة من قبل الصندوق.
6. توفر استراتيجيات استثمار وأهداف واضحة للصندوق.
7. توفر معلومات حول فروع الصندوق والاتصالات الخارجية له.
8. توفر معلومات حول الهيئات الأجنبية المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق.
9. توفر موقع إلكتروني للصندوق.
10. توفر وسائل اتصال بريدية وإلكترونية للصندوق.

07

مساهمة الصناديق السيادية في النظام المالي العالمي

تطور استثمارات الصناديق عالمياً

تظل الصناديق السيادية ظاهرة فريدة من نوعها، يحكمها النظام الداخلي لكل دولة، حيث تعتبر أداة يمكن استخدامها لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيزه ومساندته وقت الأزمات، أو أداة لإثراء التنويع الاقتصادي، كما يمكن استغلالها لخلق مساحة اقتصادية آمنة للأنظمة بعيداً عن بيروقراطية البيئة الاقتصادية المحلية ذاتها، بحيث تشجع الاستثمار المسؤول وتحفزها. وتعكس الصناديق السيادية أولويات الدول بشكل مباشر حيث يستمر تطوير نموذج هذا النوع من المحافظ الاستثمارية ومعايير عملها، لضمان كفاءتها وتشجيعها للتنافسية، والتأكد من إدارتها للأصول السيادية إدارة رشيدة تضمن حوكمة الصناديق السيادية.

وجاء في أحدث تقارير مؤسسة (SWF institute) المتتبعة للصناديق السيادية حول العالم، أن إجمالي قيمة تلك الصناديق العالمية البالغ عددها 100 صندوق، نحو 9.12 تريليون دولار أمريكي. وتنشط تلك الصناديق في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية حول العالم، بدءاً من الودائع المصرفية، وليس انتهاء باستثمارات علوم الفضاء والطاقة ومكافحة التغير المناخي، واستناداً إلى معطيات التقرير؛ فقد بلغ مجمل أصول الصناديق السيادية العشرة، حتى نهاية يونيو 2021م، نحو 6.718 تريليون دولار، مقارنة مع أقل من 6 تريليونات دولار بنهاية 2020م.

الصناديق السيادية وأزمة كوفيد 19

تشير البيانات المتاحة إلى نجاح الصناديق السيادية قبل ظهور جائحة كورونا مطلع عام 2020م، في تعزيز القدرة الاقتصادية للدول المالكة لها، بحيث مثلت عوائدها رافداً إضافياً من روافد الدخل المحلي، وساهمت في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، كما ساهمت أيضاً في تحقيق استقرار اقتصاد بعض الدول (وإن كان على المدى الطويل)، بل إنها عززت من القدرة الاقتراضية للدولة المالكة لها؛ إذ مكنتها حالة الاستقرار المالي من الاقتراض من الأسواق الدولية بكل سهولة، حيث يعتبر المقرضون أن الصناديق السيادية وأصولها تُعد ضماناً موثوقاً على قدرة الدولة المقترضة على السداد.

وفي بعض الحالات، تمت دعوة صناديق الثروة السيادية لدعم الحكومات مالياً بشكل مباشر؛ مثلما ساهم الصندوق التقاعدي الحكومي في النرويج، بنحو 37 مليار دولار لتخفيف الضغط عن خزينة الدولة أثناء الجائحة، وسحبت تشيلي 1.1 مليار دولار من صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لخدمة ديونها الخارجية. وتدخلت صناديق أخرى لدعم الاقتصادات المحلية مثل آيرلندا حيث خصص الصندوق السيادي 2.4 مليار دولار، وفي سنغافورة ساهم صندوقها بملياري دولار في إحياء الخطوط السنغافورية الوطنية، فيما أنتج صندوق الثروة السيادي الروسي لقاح سبوتنك 7، واستثمر بكثافة في مواجهة الفيروس.

الصناديق السيادية ودعم التنمية محلياً

أدى نمو الصناديق السيادية إلى جلب العديد من الفوائد الأخرى للدول المالكة لها، وبالأخص في أوقات الأزمات والاختلالات الاقتصادية، من خلال مساهمتها في تنويع مصادر الدخل المحلي عبر تنويع أنماط الاستثمار للأصول المالية. ولكن في مقابل كل هذه الميزات أو الحسنات فإن هناك قلقاً من تسارع وتيرة نمو تلك الصناديق؛ لما تمثله من تحدي لآلية عمل الاقتصاد الحر، والسبب هو أن ملكية كل الصناديق السيادية حول العالم عامة؛ أي تملكها وتتحكم فيها حكومات الدول.

في عام 2020م ضاعفت صناديق الثروة السيادية استثماراتها، وركزت على دعم التنمية محلياً، ونمت الاستثمارات المباشرة لها إلى 65.9 مليار دولار من 35.9 مليار دولار في 2019م، بحسب المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية في تقريره السنوي. وكان دعم القطاعات الاقتصادية المحلية وأجندات التنمية سمة رئيسية لاستثمارات الصناديق لعام 2020م الذي شهد قيام الصناديق بتخصيص ما يصل إلى 22% من إجمالي رأس المال للاستثمارات المباشرة في أسواقها المحلية على مدار العام.

التقنية والتحول الرقمي والتجارة الإلكترونية

تصدرت التقنية والتحول الرقمي والتجارة الإلكترونية ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية استثمارات الصناديق خلال عام 2020م، وارتفع الاستثمار في التحول الرقمي والمبادرات الصديقة للمناخ، مع استمرار الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة التي بلغت استثماراتها 11.5 مليار دولار خلال العام ذاته.

وحصلت القطاعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة المستودعات، على استثمارات بقيمة تسعة مليارات دولار من صناديق الثروة السيادية. كما عززت الصناديق الاستثمارات في القطاعات المتعلقة بتغير المناخ مثل التقنية الزراعية والغابات والطاقة المتجددة، ووجهت في هذا الإطار 2.45 مليار دولار لصالح 23 مشروعاً، لتحقيق قفزة بنسبة 118% على أساس سنوي للعام 2019م.

الصناديق السيادية والاستثمار في الأسهم

في عام 2021م حققت صناديق الثروة السيادية مكاسب قوية من الاستثمار في الأسهم، من خلال تعديل استراتيجيتها واتجاهها إلى المزيد من الاستثمار بصورة مباشرة في الشركات؛ فوفقاً لبياناتها خلال النصف الأول من عام 2021م عادت صناديق الثروة السيادية مدججة بالمكاسب التي حققتها من شراء الأسهم عندما انهارت الأسعار بسبب الجائحة، وأبدت رغبة في شراء الأصول الحقيقية. وشهد النصف الأول من العام ذاته زيادة كبيرة في صفقات الاستثمار المباشر لصناديق الثروة السيادية، مقارنة بعام 2020م الذي شهد استثمارات بلغت 57 مليار دولار، لكنها كانت مدعومة بصفقة واحدة كبيرة من استثمار صندوق الرعاية الوطنية الروسي (أحد صناديق الثروة السيادية في روسيا) في بنك سبيربنك روسيا، وعند استبعاد هذه الصفقة، يبلغ حجم الاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية نحو 28 مليار دولار بالنصف الأول من عام 2020م.

أما الاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية فقد قدرت بنحو 47.2 مليار دولار في النصف الأول من عام 2021م، وكانت أبرزها: صفقة شراء الصندوق السيادي السنغافوري لحصة في أكوينيكس جي أي سي، واستثمار شركة مبادلة للاستثمار في حصة أرامكو لإمداد الزيت، حيث أعلنت أرامكو عن إتمام صفقة استحواذ دولي يضم شركة مبادلة للاستثمار وإي جي جي. كما لجأت بعض الصناديق السيادية إلى الاستثمار في القطاع العقاري بنحو مباشر، كان أبرزها دفع الصندوق السيادي النرويجي نحو 391.9 مليون دولار، للتملك العقاري.

08

دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة

الأمم المتحدة والتنمية المستدامة

عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "الوفاء باحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم". وقد أقرت الأمم المتحدة عدداً من أهداف التنمية المستدامة لتطبيقها من قبل جميع دول العالم بالتعاون والتشارك، إضافة إلى جهود كل دولة منفردة. وشملت هذه الأهداف:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
 15. حماية النظم البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
 16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة وصول الجميع إلى العدالة.
 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- وقد قدرت الأمم المتحدة حجم الأموال المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف بمبلغ سبعة تريليونات دولار سنوياً حتى عام 2030م، كما اقتضى الأمر البحث عن طول تمويلية مبتكرة وجديدة؛ وهو ما قفز بالصناديق السيادية إلى صدارة الأموال المرتجاة بتحقيق مشروعات ومستهدفات التنمية المستدامة في العالم؛ حيث يقدر حجم الأموال التي تديرها الصناديق السيادية مجتمعة بأكثر من 100 تريليون دولار أمريكي.

الصناديق السيادية والاستثمارات طويلة الأجل

تواجه كثير من دول العالم نقصاً بالغاً في الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يقدر حجم الفجوة التمويلية للدول منخفضة الدخل والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى بنحو 500 مليار دولار أمريكي سنوياً. لذلك كان لابد للصناديق السيادية من أن تُسهم في التغلب على نقص الاستثمارات طويلة الأجل، باعتبار هذه الصناديق مصدراً رئيساً لرأس المال ولديها القدرة على الاستثمار في المدى الطويل في القطاعات التي تحتاج إلى هذه الاستثمارات.

إن الاستثمارات في أصول السوق طويلة الأجل مثل البنية التحتية والعقارات والزراعة ورأس المال الاستثماري والبشري والأسهم، هي أكثر الاستراتيجيات تأثيراً لدعم أهداف التنمية المستدامة، رغم أن بعض الخبراء يقولون إنه على الرغم من تجاوز أصول صناديق الثروة السيادية حول العالم تريليونات الدولارات، إلا أن الجزء الموجه لدعم أهداف التنمية

المستدامة لا يزال متواضعاً. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل وأسباب، منها:

- عدم تطوير أدوات السوق المالية في معظم الدول.
- منع استراتيجيات الاستثمار في بعض الصناديق السيادية الدخول في استثمارات عالية المخاطر أو تكلفتها مرتفعة.
- هناك قيود تفرضها بعض الدول على الاستثمار في قطاعات معينة؛ مما يجعل الصناديق تحجم عنها.

وأخيراً تختلف أهداف التنمية المستدامة في قدرتها على توفير فرص قابلة للاستثمار. ولذلك فإن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل التفصيلي حول الكيفية التي يمكن بها ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى برنامج استثمار موثوق به طويل الأجل يمكنه معالجة القضايا المطروحة وتحقيق الأهداف بدقة.

التنمية المستدامة في ظل الرقمنة

أصبح هناك تزايد في الآونة الأخيرة على الصناديق السيادية، خاصة بين صانعي السياسات والمؤسسات الوطنية؛ لما لها من أهمية كمؤشر في التنمية في ظل التحول الرقمي. من هذا المنطلق؛ عملت دراسة على تحديد دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.

وأشارت الدراسة الوصفية التحليلية التي استخدمت فيها الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من المجتمع السعودي، إلى أن للصناديق السيادية دوراً كبيراً في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة، من حيث الآليات والاستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي، والمعوقات والصعوبات جاءت جميعها مرتفعة، كما تبين من الدراسة مدى أهمية دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في حال التغلب على الصعوبات التي تواجه تعزيز الاستثمار للصناديق السيادية في قطاعات مختلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

09

الصندوق السيادي للمملكة (صندوق الاستثمارات العامة)

تاريخ الصندوق

يعد صندوق الاستثمارات العامة (Public Investment Fund) صندوق الثروة السيادية للمملكة العربية السعودية، ويمتد تاريخه في المملكة إلى أكثر من (50) عاماً ظل طيلتها رافداً اقتصادياً رائداً ومُسهِماً في تطوير العديد من الكيانات الاستثمارية الوطنية؛ فقد أسهم في تأسيس عدد من كبريات الشركات في المملكة منذ أن أُنشئَ في عام 1971م بموجب المرسوم الملكي رقم (م/24). كما أسهم على مر الأعوام في تأسيس العديد من المشاريع والشركات الحيوية والمشاركة فيها، والتي تدعم تنمية الاقتصاد المحلي وتنويعه. وقد أدى وجوده إلى المساهمة في تمكين الاقتصاد المحلي للمملكة من التقدم بخطوات متسارعة أهلته للانضمام إلى مجموعة العشرين التي تضم أقوى اقتصادات العالم.

وفي عام 1436هـ الموافق 2015م حدثت نقلة نوعية في مسيرة الصندوق؛ إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (270) المتضمن ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومن ثم إعادة تكوين مجلس الإدارة ليصبح برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة)، في خطوة بالغة الأهمية، منحت الصندوق صلاحيات أعم، وكلفته بمهام أشمل، وقلدته مسؤوليات وطنية استراتيجية أكثر حضوراً وأدق وصفاً.



2021

إطلاق استراتيجية
صندوق الاستثمارات العامة
2025 - 2021



2019

إطلاق نظام
صندوق الاستثمارات العامة



2017

إطلاق برنامج
صندوق الاستثمارات العامة
2020 - 2018



2015

ربط
صندوق الاستثمارات العامة
بمجلس الشؤون الاقتصادية
والتنمية



1971

تأسيس
صندوق الاستثمارات العامة
كتابع لوزارة المالية

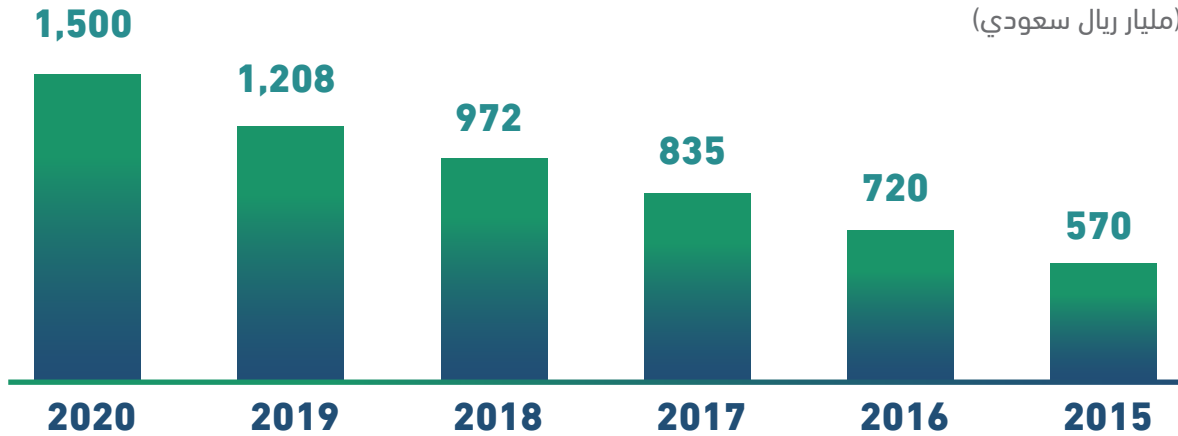
مصدر الشكل: صندوق الاستثمارات العامة

ولقد نما دور الصندوق في حقله الاقتصادي بوتيرة متسارعة وذلّاقة في ضوء الاستراتيجيات العريضة التي أقرّها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وذلك في سياق الجهود المبذولة لدفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني والتغيير الإيجابي المستدام في المملكة، وعبر إسهام الصندوق الفعّال في تنمية الاقتصاد المحلي وتوسيع محفظته من الأصول المحلية والدولية، مستثمراً في القطاعات والأسواق العالمية وفي تكوين الشركات الاستراتيجية وإطلاق المبادرات الكبرى، لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية، وتعظيم العائدات المستدامة على الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع الأهداف الطموحة لرؤية السعودية 2030.

كما يسعى الصندوق إلى أن يصبح واحداً من أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم، وذلك بالعمل على بناء محفظة استثمارية متنوعة ورائدة من خلال الاستثمار في الفرص الاستثمارية الجذابة على الصعيدين المحلي والدولي.

النمو في الأصول تحت الإدارة

(مليار ريال سعودي)



برنامج صندوق الاستثمارات العامة

برنامج صندوق الاستثمارات العامة هو أحد البرامج التنفيذية لرؤية السعودية 2030، وفي بداية عام 2017م، تم تدشين نسخته الأولى (2018 - 2020)، ضمن منظومة متكاملة أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث يُعنى البرنامج بتحقيق الركيزة الثانية للرؤية، المتمثلة في خلق اقتصاد مزدهر.

ويطبّق البرنامج آليات استثمارية تهدف إلى تنويع محفظة الصندوق الاستثمارية، من خلال ست محافظ تغطي مختلف استثمارات الصندوق المحلية والدولية، وهي: الاستثمارات في الشركات السعودية، والاستثمارات الهادفة إلى تطوير القطاعات الواعدة وتنميتها، والمشاريع السعودية الكبرى، والاستثمارات في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية السعودية، إضافةً إلى الاستثمارات العالمية الاستراتيجية، والاستثمارات العالمية المتنوعة.

برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2018 - 2020)

استطاع برنامج صندوق الاستثمارات العامة منذ إنطلاقه عام 2018م حتى نهاية عام 2020م، تعظيم أصول الصندوق، وزيادة العائد الإجمالي للمساهمين؛ إذ ارتفع حجم الأصول تحت الإدارة إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف، من 570 مليار ريال بنهاية عام 2015م، إلى حوالي 1.5 تريليون ريال في نهاية عام 2020م، كما تمكن الصندوق من التوسع في تأسيس العديد من الشركات الوطنية الرائدة، حيث أسّس أكثر من 30 شركة محلية في 10 قطاعات حيوية، إلى جانب استحداث أكثر من 331 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وإطلاق أربعة مشاريع كبرهية: نيوم، والبحر الأحمر، والقدية، وروشن؛ مما سيُسهم في استحداث مئات الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب زيادة مشاركة الصندوق في الناتج المحلي غير النفطي.

برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2021 - 2025)

في بداية عام 2021م، اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة -حفظه الله-، برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2021 - 2025)؛ ليمثل مرتكزاً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، ورفع جودة الحياة، وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات التقليدية والحديثة؛

حيث تضمنت أهدافه الرئيسية: تعظيم الأصول، وإطلاق قطاعات واعدة محلياً، وتوطين أحدث التقنيات والمعرفة، وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية تُسهم في دعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي بالمملكة

ويعمل برنامج صندوق الاستثمارات العامة على ضخّ استثمارات محلية في مشاريع جديدة تركّز على 13 قطاعاً حيويّاً واستراتيجيّاً، باعتبار الصندوق محركاً للتنوع الاقتصادي، وبما يسهم في رفع مستوى المحتوى المحلي إلى 60% في الصندوق والشركات التابعة له بنهاية عام 2025م.

أهداف صندوق الاستثمارات العامة

يسعى برنامج صندوق الاستثمارات العامة إلى تعزيز الاستدامة المالية للمملكة، وسيستمر في سعيه لتحقيق الأهداف المناط به تحقيقها، عبر أربعة أهداف مباشرة هي:

- تعظيم أصول.
- إطلاق قطاعات جديدة.
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية.
- توطين التقنيات والمعرفة.

ومن أبرز مستهدفات برنامج الصندوق بنهاية عام 2025م: استحداث 1.8 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وضخّ ما يصل إلى تريليون ريال سعودي في المشاريع الجديدة محلياً، إضافة إلى المساهمة عبر الشركات التابعة له في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 1.2 تريليون ريال بشكل تراكمي، كما يستهدف الصندوق أن يتجاوز حجم أصوله تحت الإدارة نحو أربعة تريليونات ريال بنهاية عام 2025م.

2025

150

مليار

مساهمة الصندوق سنوياً في
المشاريع الجديدة المحلية

1.2

تريليون

مساهمة الصندوق وشركاته
التابعة في الناتج المحلي غير
النفطي بشكل تراكمي

4

تريليون

حجم قيمة الأصول
تحت الإدارة

كما يتطلع أن يساهم بمستهدفاته في تحقيق الطموحات الكبرى المتوائمة مع رؤية السعودية 2030 بنهاية عام 2030م ومنها:

2030



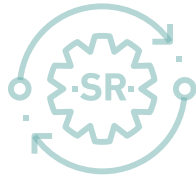
مساهمة الصندوق وشركاته
التابعة في زيادة الناتج
المحلي غير النفطي السنوي



حجم قيمة الأصول
تحت الإدارة

مصادر تمويل صندوق الاستثمارات العامة

تتمثل مصادر تمويل أعمال الصندوق واستثماراته في أربعة موارد أساسية:



الأصول المملوكة للحكومة التي
تحول ملكيتها إلى الصندوق.



زيادة رأس المال
عن طريق الدولة.



العوائد المبقاة من
الاستثمارات



القروض وأدوات الدين

أبرز إنجازات صندوق الاستثمارات العامة لعام 2022م

حافظ صندوق الاستثمارات العامة على مساره التصاعدي وحقق تقدماً كبيراً عام 2022م؛ حيث تمكن من تحقيق تقدم ملموس في زيادة إجمالي حجم الأصول المدارة لتصل إلى 2,234 مليار ريال سعودي، إضافة إلى تأسيس 25 شركة جديدة، واستحداث 181 ألف وظيفة.

كما حقق صندوق الاستثمارات العامة خلال عام 2022م، نتائج مرتفعة في التصنيف الائتماني للمرة الأولى من وكالتي موديز وفيتش للتصنيف الائتماني؛ مما يعكس الجدارة الائتمانية للصندوق، وجودة محفظته الاستثمارية تماشياً مع مسيرة النمو التي بدأت منذ عام 2015م.

ومنحت وكالة التصنيف الائتماني العالمية موديز الصندوق تصنيفاً مُصدراً عند (A1)، وتصنيفاً ائتمانياً بحسب بطاقة التقييم الخاصة بموديز عند (Aa2)، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي السياق ذاته منحت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني صندوق الاستثمارات العامة تصنيفاً مُصدراً طويل الأجل عند (A)، مع نظرة مستقبلية مستقرة.



10

الخاتمة

يبشر المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، بتزايد دور الصناديق السيادية في دعم قوة واستقرار الاقتصاد العالمي، ودعم الاستدامة المالية؛ لما لها من أهمية متزايدة من حيث كونها أسلوباً متقدماً لاستيعاب الفوائض المالية بغية ادخارها واستثمارها وتنويع مصادر الدخل الوطني، من اقتصاد السوق الحر وحرية انتقال رؤوس الأموال دولياً وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات وتقنية المعلومات، والأهم هو تطور الكفاءات البشرية.

وتتأى أهميتها في وقت يشهد الاقتصاد العالمي فيه التطور السريع لظاهرة صناديق الثروة السيادية وظهورها كمنافس للمستثمرين الآخرين مثل صناديق التقاعد وصناديق المضاربة.

إن استخدام آلية صناديق الثروة السيادية، ودمجها في ميزانية الدولة، وعدّها جزءاً لا يتجزأ من مالية الدولة، مكّن الدول من تجنب الآثار الضارة للدورات الاقتصادية في الرواج والكساد؛ إذ عملت هذه الصناديق كمنظم اقتصادي نابض يضخ ويسحب السيولة النقدية وفق احتياجات الاقتصاد الوطني بشكل مبرمج وفعال؛ مما أدى إلى تخفيف وتجنب الأزمات المالية. هذا إلى جانب دورها المستمر في التنمية المستدامة .

ولكي تضمن الصناديق الاستقرار في المستقبل يجب عليها أن تنوّع استثماراتها في أكثر من قطاع، ولأكثر من دولة وقارة. ويرتكز دور الحكومات في ضمان استقرار الصناديق السيادية على تعزيز الشفافية؛ فكلما كانت نسبة الشفافية في الدولة مرتفعة انعكس ذلك على صندوقها السيادي.

المراجع العربية

1. أ.د. أحمد إبراهيم دهشان، " أثر صناديق الثروة السيادية على تمويل المشروعات في مصر"، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، YDhshan,2015
2. أ.د. نغم حسين نعمة، دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي، موقع منصة "أريد" على الإنترنت، مؤسسة غير ربحية مسجلة في دولة بريطانيا، 4 نوفمبر 2020م.
3. د. شكري رجب العشماوي وآمنة سالم الجابري، دائرة المالية، حكومة دبي، إدارة الدراسات المالية، ماهية الصناديق السيادية، فبراير 2022م.
4. الباحث حسين على عبدالعزيز، الجمعية المصرية للاقتصاد، صناديق الثروة السيادية وأثرها على التنمية المستدامة، فبراير 2020م.
5. نبيل بوفليح أستاذ الاقتصاد بجامعة الشلف، الجزائر، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، 2010م.
6. د. سلوى عبدالحفيظ بحراوي، الكلية الجامعية بالجموم، جامعة أم القرى، دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الرقمنة، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد 18، المجلد الأول، يونيو 2022م.
7. صالح حامد محمد حسنين، جامعة عين شمس، مصر، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد 3، المجلد الثالث، أكتوبر 2022م.
8. صندوق الاستثمارات العامة، موقع الصندوق على الإنترنت.
9. صندوق الاستثمارات العامة، برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2021-2025).
10. موقع رؤية السعودية 2030

English References

11. Javier Capapé Aguilar/ Sovereign Wealth Funds: From Traditional Banking to Artificial Intelligence/ website of: IE university- Spain/ 13 October 2017
12. S.W.F/ Top 100 Largest Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets/ Sovereign Wealth Fund/ Jan. 2023



مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

www.cfk.gov.sa

[@CFKC_KSA](https://twitter.com/CFKC_KSA)



جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

www.sea.org.sa

[@TheSaudiEA](https://twitter.com/TheSaudiEA)

1445 هـ - 2023 م